الحقيقة؟ THE TRUTH?

عجزُ الطائفية وملحقاتِها، ودورُ القوى الوطنية والديموقراطية

□ سعدالله مزرعاني

قبل أقلّ من خمس سنوات كاد لبنانُ والعالمُ العربي، وحتى العالم، يضجّ بخبر الانسحاب الإسرائيلي من لبنان. حَدَثَ ذلك بقرار من حكومة إيهود باراك آنذاك، وبشكل سريع لم يعبأ لا بالطابع المذِلّ للانسحاب، ولا بالتخلّي «المعيب» عن العملاء، ولا بحجم الانتصار الذي حقّقه نظاما لبنان وسوريا عمومًا و«المقاومةُ الإسلاميةُ» خصوصًا.

وكان بإمكان انتصار مدوٍّ بهذا الحجم أن يَتْرك أعظمَ المفاعيل على الحياة السياسية اللبنانية الداخلية. إلاّ أنّ تأثيره كان، بالعكس، شديدَ التواضع. وقد تمّ اختبارُ ذلك، سريعًا، في الانتخابات النيابية التي جَرَتْ بعد ذلك الانتصار بثلاثة أشهر (أيلول عامَ ٢٠٠٠). حينها لم يتمكّن حزبُ الله، الذي هو الصانعُ الأساسيُّ المحلّي لهذا الانتصار، سوى في كسب بضعة مقاعد إضافية في المجلس النيابي، من دون أن يؤثّر ذلك، بشكل جدّيّ بالتأكيد، في حجم تأثيره السياسي أو حتى الإداري والخدماتي، في التوازنات الداخلية اللبنانية.

وفي مشاهدِ وذكرياتِ تلك الأيام أنّ جزءًا كبيرًا من اللبنانيين كان يَنْظر بحذرٍ وقلقٍ إلى مجرياتِ ونتائج ذلك الانتصار الوطني والقومي الفَريد.

وبشكل من الأشكال، كان هذا الفريقُ يعتقد أنّ خسارةً مباشرةً أو غيرَ مباشرةٍ ما ستصيبه من تداعيات ذلك. وهكذا فإنّ ما هو في العادة والطبيعة انتصارٌ وطنيٌّ يصبح، في ظروف لبنان الخاصة، انتصارًا لفئة على فئة، في «صيغة لبنان» الفريدة للحكمِ، والتعايشِ، والعلاقاتِ بين اللبنانيين، وبينهم وبين الخارج!

وفي الحالتيْن المذكورتيْن، أي انعكاس الانتصار المذكور على دور القوة الداخلية الأساسية المساهِمةِ في صنعه، وكذلك انعكاسه غير الطبيعي على فريق من اللبنانيين تعامَلَ معه بحذرٍ وبقلقٍ خلافًا لما هو معتاد؛ في كلتا الحالتيْن، بَدَتْ «فرادةُ» الصيغة اللبنانية، وكذلك غرابتُها وأمراضُها على حدّ سواء!

❖ ❖ ❖

وعلى جبهة أخرى من جبهات الصراع، هي تحديدًا الجبهةُ السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وفي أواسط التسعينيات بشكل خاصّ، احتدم نزاعٌ سياسي ـ اجتماعي ـ نقابي كبير. وقد كان موضوع النزاع هو السياسات العامة للدولة، وخصوصًا في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي، وانعكاساتها الخطيرة على أوضاع أوسع الفئات الاجتماعية، الشعبية والمتوسطة (والشباب خصوصًا)، إضافةً إلى بعض الفئات العليا من البورجوازية الوطنية. وكانت كلفةُ «المشروع الإعماري» هي موضوعَ الشكوى، وارتفاعُ المديونية، وتدهورُ الأجر، وغلاءُ المعيشة... وما اقترن بذلك من النهب والاستباحة والمحاصصة والفساد والرشوة وتجاوز القوانين وتسخير القضاء... علاوةً على أساليب الحصار والاستئثار واستشراء التقاسم الطائفي والفئوي لموارد الدولة وللإعلام بين أركان النظام... والمنع والقمع واستخدام الجيش والأجهزة ضدّ التحرّك الشعبي والنقابي.

عاشت البلادُ، نتيجةً لهذا الصراع، مرحلةَ توتّرٍ شديد. واستَخْدمت السلطةُ القمعَ، وصولاً إلى إطلاق النار على المتظاهرين (في صيدا خصوصًا). وجرى توقيفُ المئات وأُحيلوا إلى المحاكمة. ولجأت السلطةُ إلى منع التجوّل وإعلانِ ما يُشْبه حالةَ الطوارئ. ومع ذلك ظلت قوًى «تقليديةً،» معارضةٌ وناقمةٌ، حذرةً حيال المشاركة في هذا التحرّك السياسي ـ الشعبي ـ النقابي، رغم أنّه موجّهٌ للاعتراض على سياسة خصومها! ذلك أنّها، إلى التزامها موقفًا طبقيًا حذرًا، قد رَفَضَتْ أن يجرّها أحدٌ إلى خارج حلبتها المفضّلة: في النزاعات التي يتداخل فيها المحليُّ بالخارجي، والطائفيُّ بالسياسي. وكان الظرفُ، في نظرها، غيرَ ناضجٍ لكي تَنْخرط هي، على طريقتها، في معركةٍ لم تُسلِّم بخسارتها النهائيةِ لها، بانتظار تحوُّلِ الشروط والموازين. ومرةً جديدةً، أيضًا، بدا العاملُ الطائفي أقوى، في «تحييده» للعامل

الاجتماعي، رغم تضرُّر فئاتٍ واسعةٍ جدًا التزمتْ حبلَ الصمت، أو اكتفتْ بالتعاطف السلبي... لتَبْرز مرةً جديدةً خطورةُ «الصيغة اللبنانية» وخطورةُ أمراضها على حدّ سواء!

❖ ❖ ❖

والواقع أنّه كان ينبغي انتظارُ عقدٍ من الزمن لحصول بعض التحوّلات في طريقة الإدارة السورية للوضع اللبناني، ابتداءً من دعم وصول العماد إميل لحود إلى سدّة الرئاسة في لبنان، لكي يطرأ تحوُّلٌ أساسيٌّ على لوحة الاصطفافات في المشهد السياسي ـ الطائفي اللبناني. «وقد تجلّى هذا الأمرُ سريعًا، وفور بدء المشاورات لتشكيل حكومة العهد الأُولى، حيث اندلع نزاعٌ مريرٌ على الشكليات والصلاحيات والحصص والمواقع. وشكّل ذلك إيذانًا مبكّرًا بمعركة كبيرة ستَبْلغ أوجَها، لاحقًا، في الانتخابات النيابية (عام ٢٠٠٠)» (راجع **تقرير المؤتمر التاسع للحزب الشيوعي اللبناني**، كانون الأول ٢٠٠٣).

وكان الطرفَ الأساسي في هذا الصراع معظمُ حلفاء الأمس في عهد الرئيس إلياس الهراوي. وقد ضَمرتْ قاعدةُ الحكم نتيجةً لذلك، واستمرّت على هذا المنوال، إلى أن بلغَت الذروةَ في الحلف الذي جَمَعَ مؤخّرًا أطرافَ «لقاء البريستول،» وخصوصًا بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠٠٥.

ولم تغيِّر من هذه الحقيقة بعضُ التبدُّلات الارتدادية ـ في هذا الاتجاه أو نقيضه ـ لرئيس الحزب التقدمي الاشتراكي؛ إذ ظلَّ الثابتُ هو تحالُفه مع الرئيس الراحل رفيق الحريري. أما علاقتُه بالرئيس إميل لحّود فقد كانت مرحليةً، ثم انقطعتْ نهائيًا قبيْل

ما حاولتْه إسرائيل وأميركا منذ الانسحاب الإسرائيلي عام ٢٠٠٠ هو نفسه ما يُطالب به معارضو «البريستول،» ومن ضمنهم حلفاء سابقون لسوريا

التمديد للحّود في أيلول الماضي، ليصبح رأسَ حربةٍ في التحالف المعلَن أو الضمنيّ، الذي جَمَعَ ثلاثيَّ «قرنة شهوان» (برعاية البطريرك الماروني نصرالله صفير) و«اللقاء الديموقراطي» برئاسة وليد جنبلاط نفسه وكتلةِ قرار بيروت برئاسة المرحوم رفيق الحريري.

أدّى تبلوُرُ هذا التحالف، المعلَن أو الضمني، إلى حدوث خلل متصاعد في التوازنات الداخلية السياسية ـ الطائفية، لغَيْر مصلحة السلطة اللبنانية. ولئن تمكّنت السلطةُ اللحّودية، وراعيتُها السلطةُ السورية، من تداركِ ذلك موقّتًا، عبر اللجوء إلى العامل الأمني ودورِ الأجهزة، إلاّ أنّ ذلك أصبح أصعبَ بكثير بعد التفاهم الأميركي ـ الفرنسي وصدورِ القرارِ ١٥٥٩، بتزامن استفاد شكليًا من جملةِ أخطاءٍ كبيرةٍ وفادحةٍ، سوريةٍ ولبنانيةٍ، من بينها التمديدُ القسريُّ للرئيس لحود ثلاثَ سنوات إضافية.

وفي هذا المسار المستمرّ منذ حوالى ستّ سنوات، تباعدتْ قوًى كانت مجتمعةً، وتقاربتْ أخرى كانت متباعدةً. وجرى تبادلٌ للأدوار وتغييرٌ للمواقع وللمواقف، ولكنْ ضمن جبهة الصراع التقليدي الذي عرفه لبنانُ، خصوصًا منذ الاستقلال، ودائمًا بالتحالف مع «خارج» ما: عربيّ، أو إقليميّ (الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢)، أو دوليّ (كما هو الأمر الآن بالنسبة إلى الدور الأميركي الناشط لترتيب أمورِ المنطقة عمومًا وفقًا للمصالح الأميركية ـ الإسرائيلية).

إنّ تحوّل الوضعين الداخلي والدولي لمصلحة قوى المعارضة التقليدية هو ما يَطْبع التطورات اللاهثة والمتلاحقة منذ التمديد للرئيس إميل لحّود في أوائل شهر أيلول لعام ٢٠٠٤، وحتى هذه اللحظة. وفي مجرى هذه العمليةِ المتراكمةِ عناصرها، كما أَشَرْنا، منذ ستّ سنوات حتى الآن، تداخلتْ وتوحّدت الشعاراتُ أيضًا، في الجوهر، بالنسبة إلى القوى التي تجمّعتْ مؤخّرًا في «لقاء البريستول،» وبالنسبة إلى واشنطن، على الأقل بشأن مسألتيْن أساسيتيْن: **الأولى**، إحداث تبديل جوهري في السلطة اللبنانية لمصلحة قوى المعارضة، وتحت شعار «استعادة السيادة والاستقلال.» **والثانية** إحداث تغيير جوهري في موقع لبنان في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ويتداعى عن ذلك، بالضرورة، إلغاءُ دور «حزب الله» كحزبٍ مقاومٍ ذي وظيفة محلّية وإقليمية؛ ونزعُ سلاح المخيّمات الفلسطينية، ضمن مشروع لتوطينِ قسمٍ منهم في لبنان، وتهجيرِ القسم الآخر إلى حيث وَجَدَ المعنيّون إلى ذلك سبيلاً.

وهكذا أصبح ما حاولتْه إسرائيلُ ومعها الولاياتُ المتحدةُ الأميركية وأجهزةُ الأمم المتحدة ـ من استخدام الانسحاب الإسرائيلي لعام ٢٠٠٠ من لبنان لإخراج لبنان من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفكِّ تحالفه مع سوريا، وتفكيك المقاومة المسلّحة وإنهاءِ الدور العسكري لقوّتها الأساسية (حزب الله) ـ هو نفسَه ما يطالِبُ به معارضو «البريستول،» ومن ضمنهم حلفاءُ سابقون لسوريا تعاونوا معها، وبشكلٍ ثابتٍ لمدةٍ تُقاربُ العقدَ ونصفَ العقدِ من الزمن!

وفي المشهد اللبناني الراهن، يزداد دورُ القوى «الأصيلة» على حساب القوى الطارئة في «حرفة» الاعتراض والخلاف مع سوريا وحلفائها في لبنان. وفي المشهد نفسه، يزداد الدورُ الأميركي في الشعارات والتوجّه، بل وفي الإدارة المباشرة أيضًا، على غرارِ ما يمارسه نائبُ مساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط السيد دايڤيد ساترفيلد.

وفي هذا السياق المتصاعد، خصوصًا منذ اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، تتّضح أكثرَ فأكثرَ معالمُ مشروع التغيير في لبنان وتغيير لبنان. ويُشْرف الرئيسُ الأميركي بشكل يومي على هذه العملية ذاتِ الأهمية الاستثنائية بالنسبة إلى الولايات المتحدة ومشاريعها في المنطقة عمومًا، ولتداركِ عَثَرات غزوها للعراق بشكل خاصّ. ولقد رَفَعَ الرئيسُ الأميركي متابعةَ ومساهمةَ

إدارته النشيطة، في الشأن اللبناني، إلى مستوى الرسالة السياسية والأخلاقية الشاملة في المنطقة: «يجب أن يكون واضحًا أنّ عقودًا من تبرير الطغيان والتأقلم معه، باسم الاستقرار، قد أدّت فقط إلى الاضطرابات والمآسي. ويجب أن يكون واضحًا أنّ تقدُّم الديموقراطية يؤدّي إلى السلام، لأنّ الحكومات التي تَحْترم حقوقَ شعوبها تَحْترم أيضًا حقوقَ جيرانها...» هذا ما قاله الرئيس بوش في إحدى خطبه الأخيرة؛ وقد نسي، كالعادة، ما يتعلّق بإسرائيل؛ كما نَسِيَها وهو يصرّ على تطبيق القرارُ ١٥٥٩ الصادر منذ أقل من أشهر، فيما القرار ٢٤٢ الذي يَطْلب إلى إسرائيل الانسحابَ الفوريّ أيضًا قد صدَرَ عام ١٩٦٧، أيْ قبل حوالى ٣٨ سنة!

❖ ❖ ❖

ومع ذلك، هل سيَحْصل التغييرُ بشعارات «الحرية والسيادة والاستقلال» كما تريد معارضةُ «البريستول،» وباستهدافات السيطرة على موقع وعلاقاتِ لبنان كما تريد واشنطن؟!

إذا كنّا في معركتَي التحرير من إسرائيل، والاحتجاج على السياسات الاقتصادية والاجتماعية والإعمارية، قد لاحظْنا عجزَهما عن إحداث تغييرٍ جوهريّ في الوضع اللبناني والسياسات اللبنانية، بسبب الافتقار إلى عناصر القدرة على اختراق التوازنات اللبنانية التقليدية في تداخلها مع العوامل الخارجية، فإنّه لهذا السبب أيضًا يُمْكن اليومَ، وبشكل مبدئي، توقُّعُ **العكس**.

ولكنْ قبل الإجابة على ذلك التساؤل (وفي حدود الاحتمالات على الأقلّ، دون إلغاءِ ما ذَكَرْنا من أرجحيّة التغيير لمصلحة الولايات المتحدة وحلفائها من القوى اللبنانية في لقاء البريستول)، لا بدّ من ملاحظة عدد من الأمور. مِنْ بينها أنّ القوى المطالبة بـ «الحرية والسيادة والاستقلال،» موزّعةٌ، أساسًا، بين فريقيْن:

ـ فريق كان، إلى الأمس القريب، ركنًا ثابتًا من أركان السياسة السورية في لبنان. عَنَيْنا، بشكل خاصّ، فريقَ الرئيس الراحل رفيق الحريري، وفريقَ الأستاذ وليد جنبلاط، إضافةً إلى بقايا فريق الرئيس السابق إلياس الهراوي، وشخصياتٍ أخرى يتزايد عددُها يومًا بعد يوم مع تدهور النفوذ السوري في لبنان نتيجةً للضغوط الخارجية والداخلية.

ـ فريق تقليدي تضرَّرَ من «تسوية الطائف» لعام ١٩٨٩ بسبب فقده جزءًا أساسيًا من امتيازاتٍ كان يمارسها في صيغة ١٩٤٣؛ وهو من ذَكَرْناه في مطلع النصّ، حين أشرنا إلى حذره وقلقه من معركة تحرير الجنوب عامَ ٢٠٠٠ ضدّ العدوّ الإسرائيلي.

والمفارقة أنّ الطرفيْن الأساسييْن المذكوريْن آنفًا، وقد توحَّدَا على شعارات «السيادة والاستقلال والحرية،» قد شاركا أيضًا في تثبيث الوجود السوري في لبنان، أو في استدعائه، ومنذ العام ١٩٧٦ (دون إسقاط فترات الصراع والتوتر)!

ومع ذلك، يجب عدمُ إهمال أهمية التغيير في لبنان. فالتغيير حاجةٌ داخليةٌ ضروريةٌ ومشروعة: تغيير يَشْمل العلاقات اللبنانية ـ السورية أساسًا، كما يَشْمل أداءَ السلطة ورموزَها، على أقلّ تعديل.

بالنسبة إلى العلاقات اللبنانية ـ السورية، فإنّ ما تَرَاكَمَ من سلبيات شَملتْ معظمَ الميادين (باستثناء مسألة التحرير وبعض الإيجابيات التي يتضاءل أثرُها إزاء تعاظم السلبيات) قد جَعَلَ مطلبَ خروج الدور السوري من لبنان، السياسي والعسكري والأمني، مطلبًا شبهَ شامل. ولم يَفْعل «أصدقاءُ» سوريا في السلطة، وكذلك الممارساتُ المنسوبةُ إلى الأجهزة السورية، سوى مفاقمة هذا المطلب.

وفي كلّ حال، فإنّ أمر الخروج السوري وتنظيمِه، بما يتوِّج عمليةَ استعادة لبنان عافيتَه وسلطةَ القرار في شؤونه كافةً، إنّما كان بندًا أساسيًا بين البنود المحورية في «اتفاق الطائف.» لكنّ الواقع أنّه يجري **استغلالُ** هذا المطلب المُحِقّ بغيةَ إضعاف العوامل الإيجابية في العلاقات اللبنانية ـ السورية (وفي الدور السوري حتى في سوريا، والذي يمتدّ الاستهدافُ إليه الآن من قِبل واشنطن، وبشكل صريح).

وتتباين هنا وجهاتُ نظر القوى الوطنية اللبنانية، قوى التغيير الديموقراطي، عن قوى المعارضة الطائفية في أمريْن أساسييْن:

ـ أوّلُهما في تنكُّر قوى المعارضة الطائفية للجانب الإصلاحي في «اتفاق الطائف» الذي يجري ـ شكليًا فقط ـ الاعترافُ بضرورة تطبيقه.

ـ ثانيهما، التحالفُ الالتحاقي من قبل المعارضة الطائفية بالخطة الأميركية الضاغطة لتطبيقِ كاملِ القرار ١٥٥٩ الصادر عن مجلس الأمن في مطلع أيلول الماضي، وبما يؤدّي تدريجيًا، ولكنْ سريعًا، إلى تأزيم العلاقات اللبنانية ـ اللبنانية، واللبنانية ـ السورية، واللبنانية ـ الفلسطينية. إنّ نقلَ لبنان من موقع الاعتراض على الخطة الأميركية (ولو بشكل محدود)، ومن موقع التعاون مع سوريا ضدّ العدو الإسرائيلي، هو إحدى ثمرات انتصار تحالُف المعارضة الطائفية مع المشروع الأميركي في المنطقة.

أما المفارقة الإضافية في كلّ ذلك فهي في مبادرة عدد من الشخصيات والتيارات الصغيرة، ذات الماضي اليساري، إلى الالتحاق بالقوى التقليدية ـ الطائفية، بكل شعاراتها وتحالفاتها الداخلية والخارجية. وذريعتُها في ذلك هي خوضُ معركة «الاستقلال» ضدّ «المحتلّ» السوري. والوسائل لا تهمّ... بل يذهب البعضُ إلى حدود التنظير للموقف «التقدُّمي» الأميركي الذي «يَخْدم،» موضوعيًا، القوى الديموقراطيةَ، في سعيه إلى نشر «الديموقراطية» في «الشرق الأوسط الكبير،» على غرارِ ما أعلن بوش في نصّه المذكور آنفًا وفي نصوص

ومواقف أخرى. أما مَثَلُ العراق فيبقى منه، فقط، الإعجابُ بمشاركة ٨ ملايين عراقي في معركة الانتخابات. ولا يرى «الديموقراطيون الجدد» في هذه المشاركة أدنى أهمية لتصميم الشعب العراقي على خوض المعركة ضدّ المحتلّ بكل الوسائل، بما في ذلك البندقيةُ والاقتراعُ!

بكلام آخر، لقد صادرتْ قوى الاعتراض الطائفي معركةَ التغيير، الملحّة والضرورية، مستفيدةً من الأخطاء الهائلة للإدارة السورية في لبنان وللسلطة التابعة لها من جهة، ومن نَقْص المبادرة لدى قوى التغيير الديموقراطي من جهة أخرى. وسيَقْتصر التغييرُ الداخلي، فعليًا، على تبديل توازنات السلطة لمصلحة تحالفٍ طائفي على حساب تحالف سلطوي قائم، فيما التغييرُ الأخطرُ هو ذلك الذي سيطاول موقعَ لبنان في لوحة الصراع، من أجل نقله من ضفة إلى ضفة أخرى، على ما كرّر الأستاذ جوزيف سماحة في مقالاتٍ كاشفةٍ ومحذّرةٍ في جريدة **السفير** اللبنانية.

وهكذا فقد وَجَدت القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ نفسَها في موقع ثالث، مختلفٍ عن الموقعين المتصارعين في السلطة وفي المعارضة التقليدية الطائفية. وهي قد حَذّرتْ من خطورة الإمعان السوري ـ السلطوي اللبناني في إدارة الظهر للاتفاقيات وللتغيير الجذري المطلوب، خصوصًا بعد التحرير عامَ ٢٠٠٠. وهي، كذلك، تَعْمل من أجل أن يكون الانسحابُ السوري شاملاً ومتفاهَمًا عليه (وهنا تقع مسؤوليةٌ كبرى على السلطتيْن السورية واللبنانية في عدم حدوث ذلك)، وكذلك الأمرُ بالنسبة إلى عملية الانتقال والتحوّل بشكل سلمي وديموقراطي.

كذلك فإنّ القوى الوطنية والديموقراطية تَرْفض جنوحَ المعارضة الطائفية، ومُلْحَقِها

القوى الديموقراطية حذّرتْ من إدارة الظهر للاتفاقيات بين البلديْن، ولكنّها رفضتْ أيضا جنوح المعارضة «وملحقها» اليساري نحو الارتماء في أحضان الوصاية الأميركية

«اليساري،» نحو الارتماء في أحضان الوصاية الأميركية، بكلّ ما يعنيه ذلك من تمكين المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي من التمديد ومن اكتساب مواقع جديدة سيَسْتخدمها، حُكْمًا، من أجل توسُّع جديد.

إنّ فصل العامل الداخلي عن العامل الخارجي هو الخطأ المتعمّد الذي تقع فيه المعارضةُ التقليدية. وفصلُ «القومي» عن «الوطني،» وبشكل انتقائي(!)، هو الخطأُ الذي أدمنتْهُ القوى القوميةُ!

❖ ❖ ❖

في موازين قوًى ذَكَرْنا آنفًا أرجحيَّتَها وتفاعُلَها في عامليْها الداخلي (المعارضة التقليدية ـ الطائفية)، والخارجي (الدور الأميركي خصوصًا)، ليس من المتوقَّع إطلاقًا أن تَصْمد المعادلةُ التي حَكَمَت الوضعَ اللبناني في العقد ونصف العقد المنصرميْن. ومع ذلك، فإنّ التعديل المتوقَّع سيكون بسيطًا؛ ومن مواقعنا، نؤكّد أنّه سيكون تافهًا، لأنّه لن يطاول سوى التوازن ليُبقي على النظام الطائفي ـ السياسي نفسِه! وهذا هو الشكل الجديد ـ القديم من التعبير عن عجائب الصيغة اللبنانية وأمراضها!

ولأنّ النظام السياسي اللبناني سيبقى هو إيّاه، فليس من أمل في المحافظة على سيادةٍ، ما إنْ نستردّها من سوريا حتى نَفْقدَها على يد الوصيّ ـ المحتلّ الأميركي!

ليس هذا فحسب، بل إنّ السيادة كانت موضعَ انتقاص من الدويْلات والإمارات الطائفية التي تشكّل عنصرًا مكمّلاً للنظام اللبناني؛ وهي بذلك تشكّل العاملَ **الأولَ** للانتقاص الداخلي من السيادة، ومن ثم للاعتداء على هذه السيادة بفعل العامل الخارجي، عندما يستدعي الصراعُ والنزاعُ الطائفيان استدراجَ التدخّل الخارجي لتعديل التوازن الطائفي أو لتثبيته.

❖ ❖ ❖

هل تَمْلك القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ شيئًا حيال هذا الواقع الذي في تكراره، كمَلْهاةٍ عبثيةٍ، يهدِّد دائمًا، أو هو يتحوّل غالبًا، إلى مأْساةٍ باهظةِ التكاليف، وطنيًا وقوميًا؟

ربما تستطيع القوى الوطنيةُ ذلك إذا هي بادرتْ، وإذا هي توحّدتْ. وينبغي أن يكون التوحُّدُ باعتماد بديلٍ ديموقراطي للنظام الطائفي اللبناني، واعتمادِ مشروعِ مواجهةٍ لخطة السيطرة الأميركية ـ الصهيونية على لبنان. إنّ مِنْ شأن ذلك، وبوسائلَ وأدواتٍ مناسبة، استنهاضَ العوامل الإيجابية والسلمية في الوضع اللبناني، وخصوصًا عامل المقاومة، الذي ارتدى صفةً وطنيةً في مرحلة، وصفةً إسلاميةً في مرحلة لاحقة. هذا إلى عوامل ريادة أخرى في مجال الإبداع السياسي والاجتماعي والفكري...

وهنا يُمْكن، بل يَكْمن، الجوابُ على سؤالٍ طرحناه: إنّ انتصار القوى التقليدية ـ الطائفية قد يصبح موقّتًا، بل قد يصبح صعبًا وحتى متعذّرًا، إذا أخذت القوى الوطنيةُ الديموقراطيةُ، حالاً، زمامَ الفعل والمبادرة والمواجهة.

بيروت

سعدالله مزرعاني

نائب الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني.